AL-HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTER

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
الرقم 1، العدد 4، يناير 2021
e-ISSN: 2637-0581
DOI: 10.46722/hkmh.4.1.21b
https://doi.org/10.46722/hkmh.4.1.21b

الإمام عبد الرزاق الصنعاني ومراسيله في المصنف دراسة نموذجية تطبيقية

Al-Imam Abd Al-Razzaq Al-Sana'ny And His Marasil in the Book 'Musannaf': An Applied Model Research

Syis Bin Samsul Bahri (Corresponding Author)
International Islamic University Malaysia, Tel: +60132226840,
E-mail**:** **syis.binyahya@gmail.com**

Mohammed Abullais Shamsuddin Mohammed Yaqub
International Islamic University Malaysia, Tel: +60186655840,
E-mail: malais@iium.edu.my

Ahmed El-Mogtaba Bannga Ahmed Ali
International Islamic University Malaysia (IIUM), Tel: +60169774493
E-mail: elmogtaba@iium.edu.my

ملخص

يتناول هذا البحث جهود الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، ويعد المصنف فريداً في نوعه، لإشتماله على الأحاديث المرفوعة، وفتاوى الصحابة والتابعين، وجملة ما فيه إحدى وعشرون ألفاً وثلاث وثلاثون حديثاً وأثراً، مع علو سنده فيه، والعديد من المراسيل التي هي في حاجة لجهد ودراسة، ونسبة لخصوصية الانقطاع في المراسيل بصورة عامة، فإن موقف العلماء في قبولها وردها كان مثار خلاف وما زال، وهذه الدراسة تتكون من عدة محاور وهي: التعريف بالإمام عبد الرزاق الصنعاني وجهوده في المصنف، مدارسة في مفهوم المراسيل وموقف العلماء منها، دراسة لنماذج تطبيقية على مراسيل عبد الرزاق في المصنف، وتكمن أهمية البحث في إبراز جهود الإمام عبد الرزاق

في المصنف من خلال تتبع منهجه فيه، ومدى قيمة مراسيله، حيث يعد مصنفه من أبرز المصادر الحديثية لمكانة المؤلف العلمية الذي يعد فيها عبد الرزاق من أجل علماء زمانه، وتتلمذ على يديه خيرة رجال كتب الحديث ومشاهير علماء الجرح والتعديل، كابن عيينة، ووكيع الجراح وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهم، وقد قام وما زال العديد من طلبة (قسم دراسة القرآن والسنة الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا) بدراسة مراسيل المصنف، لإبراز درجة قبولها، والبحث عن ترقيتها من خلال الشواهد والمتابعات، سيما أن كثير هذه المراسيل معنية بقضايا الفقه والتشريع، واستعملت الدراسة المنهج الاستقرائي في التعريف بالإمام عبد الرزاق وجهوده في المصنف، وتتبع شواهد ومتابعات مراسيله وطرق تقويتها، وإبراز الميادين العملية لتلك المراسيل، واستقراء أقوال العلماء في قبولها، والمنهج التحليلي الباحث في النظر في تحليل مذاهب العلماء في قبول المراسيل ومناقشة أدلتهم في ذلك، ومن ثم مناقشة وتحليل نماذج من المراسيل في المصنف.

الكلمات الافتتاحية: عبد الرزاق، المصنف، المرسل.

Abstract

This research aims to study the efforts of Imam *'Abd al-RazzÉq* in his book *Musannaf*, and the book itself is unique in its kind, because it includes the Prophetic *hadiths*, *fatwas* of the Companions and Followers. There are about twenty-one thousand and thirty-three *hadiths* and *atsaar*, with a high degree of chain of narration, and a number of *Marasil* that requires further effort of study, in addition to certain numbers of disconnection in chain of narration. The scholars' position regarding acceptance and rejection of these *Marasil* has been a matter of controversy and still subject to the study till today. This study consists of several parts, namely: Introduction of Imam *'Abd al-Razzaq al-Sanaani* and his efforts in his book *Musannaf*, a study of the concept of *Marasil* and the views of scholars thereof, a study of applied models on *Marasil* of *Abd al-Razzaq* in *Musannaf*, and the importance of the research lies in emphasizing the efforts of *Imam Abd al-Razzaq* in *Musannaf* by

observing his approach in it, and the extent of the value of his *Marasil* narration, as his *Musannaf* is regarded as one of the most prominent sources of *Hadith* due to the degree of scholarship the author of this book possess in which *Imam Abd al-Razzaq* was one of the most respected scholars in his time. A great deal of renowned authors of books of Hadith and famous scholars of *Jarh wa Ta'dil* have sat under *Imam Abd al-Razzaq*, such as *Ibn Ayina, Wakeeh Al Jarrah, Ahmed Bin Hanbal*, and *Ali Ibn Al Madini* and so on. Quite a number of students of the Islamic University have done researches while some others are still working on *Marasil* of *Musannaf* in order to present the degree of acceptance, and search of the possibility of uplifting those *Marasil* through *Shawahid* and *Mutaba'at*, especially since many of these *Marasil* are related with the issues of jurisprudence and law. This study uses the inductive method in introducing Imam Abd al-Razzaq and his efforts in *Musannaf*, and in following the *Shawahid* (witnesses) and *Mutaba'at* of *Marasil* and methods of strengthening them, and in highlighting the practical fields of those *Marasil*, and also in gathering the sayings of scholars in their acceptance, while the use of analytical method by researcher here is to analyze the scholars' different schools of thought in accepting *Marasil* and the discussion of their proofs and references, and so do the discussion and analysis on examples of *Marasil* in *Musannaf*.

Keywords: Musannaf, Marasil, Abd al-Razzaq

المحور الأول: التعريف بالإمام عبد الرزاق وجهوده في المصنف:

النشأة : هو الإمام عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني (Al-Mizzi, 1980)، ولد في القرن الثاني من الهجرة في سنة ست وعشرين ومائة، ويعد من طبقة صغار تابعي التابعين، صنفه الحافظ ابن حجر ضمن علماء الطبقة التاسعة للمحدثين (Ibn Hajar, 1986)، وهو أحد أئمة الحديث

المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما رحل إلى عبد الرزاق (Ibn Rajab, 1987). نشأ في بيت علم وصلاح تربى **على يدي والده، الذي كان ذو عناية بالحديث والرواية وأهلها**، طلب العلم وهو في العشرين من عمره (Az-Zahabi, 1995)، وقد رحل في طلب العلم إلى أماكن مختلفة، منها الحجاز، والشام، والعراق (Az-Zahabi, 1985). وقد تقلب في تلقي العلم على خيرة علماء زمانه يبلغ عددهم حوالي خمس وستين شيخاً (Al-Mizzi, 1980)، أبرزهم معمر بن راشد، وهشام بن حسان، وعبيد الله بن عمر، وأخيه عبد الله، وابن جريج، وحجاج بن أرطاة، وعبد الملك بن أبي سليمان، والمثنى بن الصباح، وعمر بن ذر، ومحمد بن راشد، وزكريا بن إسحاق، وعكرمة بن عمار، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند، وثور بن يزيد، وأيمن بن نابل، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وسفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس، ومالك بن أنس، ووالده همام، وخلق سواهم. وحدث عنه خلق كثير ذكر منهم الإمام المزي في تهذيب الكمال ما يربو عن ثلاث وثمانون تلميذاً (Al-Mizzi, 1980)، أبرزهم سفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، وأبو أسامة، وطائفة من أقرانه، وأحمد بن حنبل، وابن راهويه، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وإسحاق الكوسج، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن رافع، وعبد بن حميد، ويحيى بن جعفر البيكندي، ويحيى ابن موسخت،والحسن بن أبي الربيع، وأحمد بن منصور الرمادي، وأحمد بن يوسف السلمي، وأحمد بن الأزهر، وسلمة بن شبيب، وإسحاق بن إبراهيم الدبري، وإبراهيم بن سويد الشبامي، والحسن بن عبد الاعلى البوسي، وإبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، وأحمد بن

صالح المصري، وحجاج بن الشاعر، ومحمد بن حماد الطهراني، ومؤمل بن إهاب (Al-Mizzi, 1980).

مناقبه وأثرها في الحديث: يعد الإمام عبد الرزاق مرجعا للرواية، حيث برع في التحمل والأداء فلزم معمر بن راشد نحوا من ثماني من السنين، واهتم بحديثه مشاهير علماء السنة، فقد احتج بحديثه رواة الكتب الستة، وأثنى عليه غير واحد من أهل العلم، وما رمي به من التشيع فقد قال عبد الله بن أحمد في أمره سالتُ أبي قلتُ: "عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع، قال: فأما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً يعجبه أخبار الناس والأخبار" (Az-Zahabi, 1995)، وقد أثنى عليه الإمام أحمد وغيره كثيرا فكان يقول فيه: "إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق (Ibn Asakir, 1998)، قال أحمد بن صالح: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحسن حديثاً من عبد الرزاق؟ قال: لا (Az-Zahabi, 1985)، كما أثنى عليه هشام بن يوسف، قال علي بن المديني: قال لي هشام بن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا (Al-Mizzi, 1980)، قال الذهبي:"أحد الأعلام الثقات" (Az-Zahabi, 1995)، وشهد له شيخه معمر بن راشد فقال عنه: "وأما بن همام فإن عاش فخليق أن تضرب إليه أكباد الإبل" (Al-Mizzi, 1980).

اختلاطه: كان عبد الرزاق ممن اختلط وتغير حفظه بعد أن فقد بصره وكبر وصار يلقن (Burhanuddin Al-Halabi, 1988)، وصار العلماء في حديثه ثلاثه مذاهب الأول: ما حدّث به من كتابه، أو عن شيخيه معمر وابن جريج، فهذه الدرجة من أصح حديثه، وهو فيها ثقة ثبت، الثاني: ما كان من حديثه من غير الدرجة الأولى، ولا الثالثة، وهو في هذه الدرجة ثقة، الثالث: ما حدّث به من حفظه بعدما عَمِي وتَغيّر،

أو ما حدّث به عن شيخه عبيد الله بن عمر بن حفص، فحديثه في هذه الدرجة فيه ضعف (Ibn Abi Hatim).

وقد رصد العلماء من روى عنه قبل اختلاطه وهم كثير أبرزهم: أحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه، وعلي ابن المدينى، ويحيى بن معين، ووكيع بن الجراح، في آخرين أخرج لهم الشيخان من رواياتهم عن عبد الرزاق، فممن اتفق الشيخان على الإخراج له عن عبد الرزاق مع إسحق بن راهويه: إسحق بن منصور الكوسج، ومحمود بن غيلان، وممن أخرج له البخاري فقط عن عبد الرزاق مع على بن المدينى: إسحق بن إبراهيم السعدى، وعبد الله بن محمد المسندي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن يحيى بن أبى عمر العدني، ويحيى بن جعفر البيكندي، ويحيى بن موسى البلخي. وممن أخرج له مسلم عن عبد الرزاق مع أحمد بن حنبل: أحمد بن يوسف السلمى، وحجاج بن يوسف الشاعر، والحسين بن علي الخلال، وسلمة بن شبيب، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وعبد بن حميد، وعمرو بن محمد الناقد، ومحمد بن رافع، ومحمد بن مهران الحمال، والله أعلم (Ibn Abi Hatim).

أما من سمع منه بعدما عمى واختلط: أحمد بن محمد بن شبوية، قاله أحمد بن حنبل، وسمع منه أيضا بعد التغير محمد بن حماد الطهراني، والظاهر أن الذين سمع منهم الطبراني في رحلته إلى صنعاء من أصحاب عبد الرزاق كلهم سمع منه بعد التغير، وهم أربعة، أحدهم: الدبرى الذى ذكره المصنف، وكان سماعه من عبد الرزاق سنة عشر ومائتين، وكانت وفاة الدبرى سنة أربع وثمانين ومائتين. والثانى: من شيوخ الطبراني، إبراهيم بن محمد بن برة الصنعانى. والثالث: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن سويد الشنابى. والرابع:

الحسن بن عبد الأعلى البوسى الصنعاني، فهؤلاء الأربعة سمع منهم الطبراني في رحلته إلى اليمن سنة اثنين وثمانين وسماعهم من عبد الرزاق بآخرة (Ibn Abi Hatim).

حال عبد الرزاق الصنعاني من حيث الجرح والتعديل: بدأ الإمام عبد الرزاق رحلته في العشرين من عمره وتتلمذ على خيره علماء زمانه أبرزهم معمر بن راشد، كما أن واقع تلاميذه أنهم من أعلام علماء الحديث والسنة، وعلى رأسهم ابن حنبل وابن معين، وقد وثقه علماء الجرح والتعديل على مر العصور والزمان منذ أن برز كمحدث ومصنف، وقد بذل جهدا ملموسا في التصنيف والتدريس، والرحلة في طلب الحديث حتى قال عنه ابن رجب الحنبلي أنه أكثر من حظي برحلة لطلب علمه بعد رسو الله صلى الله عليه وسلم، وقد بين العلماء حاله بأن حديثه قبل اختلاطه صحيح تعامل معه أئمة الحديث كالصحيحين وأصحاب السنن، وهذه نماذج لبيان حال عبد الرزاق وتوثيقه، وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت: لأحمد بن حنبل، كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر قال نعم، قيل له: فمن أثبت في ابن جريج عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني؟ قال: عبد الرزاق، وقال: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع، وقال البخاري:" ما حدث من كتابه فهو أصح" (Al-Bukhari).قال العجلي رحمه الله: ثقة وكان يتشيع (Al-'Ijli). وقال البزار: ثقة يتشيع. وقال الذهلي:كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ، وقال إبراهيم بن عباد الدبري: كان عبد الرزاق يحفظ نحوًا من سبع عشرة ألف حديث (Ibn Hajar, 1986). وقال عنه البخاري:" ما حدث من كتابه فهو أصح" (Al-Bukhari). وأورد ابن حجر في تهذيب التهذيب أقوال مجموعة من النقاد وعلماء الجرح والتعديل فيه قال: "قال أبو داود: وكان عبد الرزاق يعرض بمعاوية، وقال محمد بن

اسماعيل الفزاري: بلغني ونحن بصنعاء ان أحمد ويحيى تركا حديث عبد الرزاق، فدخلنا غم شديد فوافيت ابن معين في الموسم فذكرت له فقال: يا أبا صالح لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه، وروى عن عبد الرزاق أنه قال: حججت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فتعلقت بالكعبة وقلت: يا رب ما لي أكذاب أنا أمدلس أنا، فرجعت إلى البيت فجاؤوني. وقال العجلي ثقة يتشيع وكذا قال البزار " (Ibn Hajar, 1986). وقال الذهلي:كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ، وقال ابراهيم بن عباد الدبري: كان عبد الرزاق يحفظ نحوا من سبع عشرة ألف حديث (Ibn Hajar, 1986). وقال ابن عدي: ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأساً إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا. وقال: أما في باب الصدق فأرجو أن لا بأس به (Ibn ‘Adi, 1998). قال الذهبي في السير: "..احتج به كل أرباب الصحاح وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه – فيرميه بالكذب، ويقدم عليه الواقدي، الذي أجمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين" (Az-Zahabi, 1985).

رميه بالتشيع: والواقع أن أبرز تلاميذه ابن حنبل لم يستشعر هذا التشيع الذي ألصق به عبد الرزاق، فقد كان عبد الرزاق ممن يقول بتفضيل الشيخين، قال سلمة بن شبيب سمعت عبد الرزاق يقول: "والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر وقال أحمد بن الأزهر سمعت عبد الرزاق يقول أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على

نفسه ولو لم يفضلهما لم أفضلهما كفى بي إزراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله" (Az-Zahabi, 1995).

قال عنه الإمام أحمد: من سمع من كتابه فهو أصح، وقد سُئل الإمام عن حديث " النار جبار" فقال: هذا باطل ليس من ذا شيء، ثم قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عمي، كان يلقن فلقنه؛ وليس هذا في كتابه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعد ما عمي (Al-Mizzi, 1980).

التعريف بالمصنف ومنهجه فيه:

يعد المصنف من أشهر ما ألف عبد الرزاق الصنعاني، ومن أميز ما أُلِّف في بابه لكثرة الأحاديث والآثار فيه من جانب، ولعلو سنده فيه، حيث شمله المؤلف بالأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة من أحاديث وآثار الفقه والأحكام في الغالب (Abul Laith, 2006)، فقد جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه، ورتبه أيضاً على الكتب والأبواب (Al-Kattani, 1986)، وجمع فيه بين الصحيح، والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ، والمنكر، والثابت، والمقلوب (Abu Thoyyib, 1985)، وكان قصد المصنف جمع ما وجده لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل (Abu Thoyyib, 1985). وهو مصنوع قبل الصحيحين البخاري ومسلم (Sayuti Abdul Manas). بلغت عدد كتبه مع الجامع إثنين وثلاثين كتاباً، فبدأ بكتاب الطهارة ثم كتاب الحيض ثم ينتقل إلى كتاب الصلاة ثم الجمعة وهكذا حتى ختم الكتاب بكتاب أهل الكتابين، وبلغ عدد أبوابه ألفين وخمس مائة وست وثلاثين باباً، ولم يرتب المصنف الأحاديث حسب الترتيب المألوف لدى المحدثين

الآخرين بحيث يقدم الحديث المرفوع على الموقوف والمقطوع، **ربما تعرض لمسائل من الفقه لا يتناولها الحديث المخرّج في الباب، فيذكر اجتهادات وفتاوى الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين، وربما رجح بين تلك الاجتهادات ما استبان له صوابه، فيقول: "وبهذا نأخذ"**، ولم يشترط في الباب أن تكون الرواية فيه مرفوعة، ففيه الروايات الموقوفة أو المقطوعة (Abul Laith, 2006).

والروايات التي جمعت في الباب تشتمل على روايات تتعلق بالباب، وروايات لا تتعلق به. ولو حذفت الروايات المقحمات التي لا تتعلق بالباب فإنها لا تضر، ولكنها تفيد التفسير والتبيين والتأكيد لكلمة أو جزء من الرواية، ونجد بعض الأبواب مكررة في الكتاب نفسه، فمثلاً باب بيع المجهول والغرر في كتاب البيوع، وبعضها مكرر في كتاب آخر، مثلاً: باب بيع الخمر تجده في كتاب البيوع وكتاب أهل الكتاب (Sayuti Abdul Manas). وقد جمع الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة في كل باب، وساق الأحاديث مسندة، وقد التزم ذلك في كتابه كله، وهو لا يتكلم على الأحاديث صحةً أو ضعفاً، **كما أنه لا يلتزم استيعاب الأحاديث والآثار الواردة في الباب الواحد، بل يشير ويورد المهم منها، أو ما يستدل به على الباقي، أو ما وقع بين يديه منها، أنه لا يقطع المتون، بل يوردها برمتها دون تقطيع وإن كانت طويلة.**

وعدد أحاديثه واحد وعشرون ألفاً وثلاث وثلاثون حديثاً وأثراً، وتبلغ المرفوعة ثلاث آلاف وبضع مئات، والأحاديث المرفوعة فيها المتصل الإسناد، وفيها المرسل الذي خو بصدد هذه الدراسة، وفيها المنقطع، وفيها المعضل وفي بعض الأسانيد إبهام (Sayuti Abdul Manas)، وقد استفاد من المصنف أصحاب المؤلفات في شتى المجالات

لشموله كثير من الآثار الموقوفة والمقطوعة، من فتاوى الصحابة والتابعين في مجال التفسير والفقه فضلا عن المصنفات الحديثية، كالصحيحين والسنن.

المحور الثاني: مفهوم الحديث المرسل ومذاهب العلماء في حجيته:

مفهوم المرسل في اللغة: هو فرد يُجمع على مراسيل، بإثبات الياء وحذفها، وأصله مأخوذ من الإطلاق، وعدم المنع. يقال: أرسل الشيء أطلقه، وأهمله؛ وأرسل الكلام إرسالًا، أطلقه من غير تقييد، ومنه قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا(83)﴾[سورة مريم]. أي: أطلقنا الشياطين على الكافرين؛ فكأن المرسل أطلق الإسناد، ولم يقيده براوٍ معروف، أو هو مأخوذ من قوله: "ناقة مرسال" أي: سريعة السير؛ فكأن المرسل أسرع فيه عجلًا، فحذف بعض إسناده، أو مأخوذ من قولهم: "جاء القوم إرسالًا" أي :متفرقين. لأن بعض الإسناد منقطع عن بقيته، وعلى ذلك فللمرسل ثلاث معانٍ لغوية، الإطلاق، الإسراع، التفريق، وحديث مرسل إذا كان غير متصل الإسناد، وجمعه مراسيل (Al-ʻAlai, 1986).

مفهوم المرسل في الاصطلاح: المرسل من أكثر الأحاديث منقطعة الإسناد التي دار حولها خلاف بسبب اتصاله إلى التابعي، ومع احتمالية أن يكون السقط الصحابي الذي لا يضر سقطه بالسند، ومع احتمال أن يكون السقط التابعي مع الصحابي مما يحتاج فيه إلى بحث وتقصي وهنا برزت الخلافات في حد المرسل وحجيته ويمكننا الإشارة إلى أبرز أقوال العلماء في مفهوم الحديث المرسل، وحجيته.

– الحديث المرسل: قول التابعي الكبير، كعبيد الله بن عدي بن الخيار وابن المسيب وأمثالهما ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم أوفعله (Ibn Mulqan, 1413H).

– وقيل المرسل: ما رواه التابعي مطلقًا، سواء كان كبيرًا أو صغيرًا، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما قال الخطيب البغدادي: وأما المرسل فهو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه إلا أن أكثر مايوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم (Al-Khatib Al-Baghdadi). قال الحاكم: إن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي. فيقول التابعي:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (Al-Hakim an-Naisaburi, 1977)، قال ابن الصلاح رحمه الله: صورة المرسل التي لا خلاف فيها؛ حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة، وجالسهم كعبيد الله بن عدي، ثم سعيد بن المسيب، وأمثالهما إذا قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم (Ibn Solah, 1984). أي: التسوية في تسمية ما رواه التابعي مطلقًا، سواء كان كبيرًا أو صغيرًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلًا.

– وقيل المرسل: الحديث الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه. وإلى هذا التعريف ذهب الفقهاء، وأصحاب الأصول، والخطيب البغدادي، وجماعة من المحدثين، وعلى هذا التعريف يكون الفقهاء والأصوليون ومن تبعهم، قد توسعوا في مفهوم المرسل حتى كان عندهم شاملًا لكل صور الانقطاع؛ فيدخل في هذا التعريف الحديث المعلق والحديث المنقطع والحديث المعضل إلى غير ذلك (Al-‘Iraqi, 1969).

حجية المرسل: اختلف العلماء من محدثين وفقهاء، وأصوليين في حكم الحديث المرسل؛ فمنهم من لم يحتج به مطلقًا، ومنهم من لم يحتج به إلا مقيدًا بشروط، ومنهم من احتج به مطلقًا، ومنهم من فضله على الحديث المسند المتصل، إذا كان مرسله ثقة. وسنذكر مذاهبهم كالتالي:

– مذهب جمهور المحدثين، وجماعة من الفقهاء إلى أن الحديث المرسل حديث مردود، لا يحتج به مطلقًا؛ سواء كان الذي أرسله من كبار التابعين، أو من صغار التابعين وسواء كان يرسل عن ثقة أو لا. واستندوا في أقوالهم بأقوال أهل العلم من ذلك قول الحافظ ابن حجر العسقلاني في النزهة: المرسل؛ وهو ما سقط من آخره مَنْ بعد التابعي، وصورته أن يقول التابعي: سواء كان كبيرًا أو صغيرًا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك، وإنما ذكر في قسم المردود لجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابيًّا، ويحتمل أن يكون تابعيًّا، وعلى الثاني أن يكون ضعيفًا، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون تحمل الحديث عن صحابي، ويحتمل أن يكون تحمله عن تابعي آخر (Ibn Hajar, 1422H). وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد، إما بالتجويز العقلي؛ فإلى ما لا نهاية له، وإما بالاستقراء، فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض؛ فإن عُرف من عادة التابعي: أنه لا يرسل إلا عن ثقة؛ فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد، وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين، يُقبل مطلقًا، وقال الشافعي: يُقبل إن اعتضد لمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأول مسندًا كان أو مرسلًا؛ ليتوجه احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر (Ibn Hajar, 1422H).

ونقل أبو بكر الرازي من الحنفية، وأبو الوليد الباجي من المالكية: أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم، لا يُقبل مرسله اتفاقًا، أي إذا عرف من حاله أنه غير ملتزم بأن يرسله عن ثقة، فلا يقبل مرسله (Mula Ali Qari). قال الإمام مسلم: والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة (Muslim). قال الخطيب البغدادي، بعد أن ذكر آراء العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل : "والذي نختاره من هذه الجملة سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم لعدالته معه الجهل بعينه، وقد بينا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته؛ فوجب لذلك كونه غير مقبول، وأيضًا؛ فإن العدل لو سئل عمن أرسل عنه، فلم يعدله لم يجب العمل بخبره إذ لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، وكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره وتعديله؛ لأنه مع الإمساك عن ذكره غير معدل له؛ فوجب ألا يقبل الخبر عنه" (Al-Khatib Al-Baghdadi).

فإن قيل: ليس الأمر على هذا؛ لأن إرسال الثقة تعديل منه لمن أرسل عنه، وبمثابة نطقه بتزكيته، قلنا :هذا باطل من وجوه: أولها: أنه قد علم من حال العدول أنهم يمسكون عن تعديل الراوي وجرحه؛ فإذا سئلوا عنه جرحوه تارة، وعدلوه أخرى، فعُلم أن إمساكهم عن الجرح ليس بتعديل، وكذلك إمساكهم عن التعديل ليس بجرح، ويدل على ذلك أيضًا: أنه لو ساغ أن يقال: إن الإمساك عن الجرح تعديل، لساغ أن يقال: إن الإمساك عن التعديل جرح (Al-Khatib Al-Baghdadi). قال الإمام النووي: المرسل لا يحتج به عندنا، وعند جمهور المحدثين، وجماعة من الفقهاء وجماهير أصحاب الأصول والنظر (An-Nawawi).

المذهب الثاني: ذهب جماعة من الأئمة إلى قبول الحديث المرسل والعمل به بشروط؛ من هؤلاء: الإمام الشافعي، كما ذهب إلى ذلك المحققون من الحنفية أيضًا .

فبدأً مذهب الإمام الشافعي في الاحتجاج بالحديث المرسل اختلف العلماء في فهم مذهب الإمام الشافعي في الاحتجاج بالحديث المرسل؛ فمنهم من قال: إن الإمام الشافعي يرد الحديث المرسل مطلقًا، ومنهم من قال: إن الإمام الشافعي لا يرد المراسيل؛ ولكنه يُرجح بها عند التعارض، ومنهم من قال: إن الإمام الشافعي يحتج بمراسيل سعيد بن المسيب مطلقًا، ومنهم من قال: إنه يستحب العمل بمراسيل سعيد بن المسيب، ولا يوجب، ومنهم من قال: إن مراسيل سعيد بن المسيب عنده كمراسيل غيره .(DR. Hito)

ولكن من رجع إلى كتاب الرسالة للإمام الشافعي؛ يجد أن الإمام الشافعي يحتج بمراسيل كبار التابعين بشروط ذكرها في رسالته، ويكون جديراً بنا أن نذكر نص الإمام الشافعي في الرسالة حول شروطه لقبول المرسل، فهو على النحو التالي:

فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدّث حديثا منقطعًا عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بأمور:

منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه. وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما يفرد به من ذلك. ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيرهم من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم؟ فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله وهي أضعف من الاولى (As-Shafi'i).

وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا له فإن وجد يوافقم اروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله.

وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتنون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال الشافعي: ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمي مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه. ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه (As-Shafi'i).

ومتى ما خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يمكن أحدا منهم قبول مرسله، قال: وإذا وجدت الدلائل بصحة حديث بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل، وذلك أن معنى المنقطع مغيب محتمل أن يكون حمل عن من يرغب عن الرواية عنه إذا سمي، وإن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله، فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدا من حيث لو سمي لم يقبل وأن قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال برأيه لو وافقه يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء (As-Shafi'i).

فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أعلمن منهم واحدا يقبل مرسله لأمور أحدها أنهم أشد تجاوزاً فيمن

يروون عنه، والآخر أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه، والآخر كثرة الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه (As-Shafi'i).

وقد خبرت بعض من خبرت من أهل العلم فرأيتهم أتوا من خصلة وضدها، رأيت الرجل يقنع بيسير العلم ويريد إلا أن يكون مستفيدا إلا من جهة قد يتركه من مثلها أو أرجح فيكون من أهل التقصير في العلم، ورأيت منعا بهذه السبيل ورغب في التوسع في العلم من دعا هذلكإلى قبول عن من لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له، ورأيت الغفلة قد تدخل على أكثرهم، فيقبل عن من يرد مثله وخيرا منه، ويدخل عليه فيقبل عن من يعرف ضعفه إذا وافق قولا يقوله ويرد حديث الثقة إذا خالف قولا يقوله، ويدخل على بعضهم من جهات (As-Shafi'i).

ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها، قال: فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض، فقلت: لبعد إحالة من لم يشاهد أكثرهم. قال: فلِم لم تقبل المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم. قلت: ولم وصفت (As-Shafi'i). هذا نص الإمام الشافعي في الرسالة، وبه يتبين أن مذهبه كالآتي:

1. لا يقبل إلا مرسل كبار التابعين، ويرد مرسل من عداهم من صغار التابعين، وأنه لا يقبل مرسل الكبار إلا باعتضاده بأحد أمور وهي:
   - إذا أسند من جهة أخرى.
   - إذا أرسله من أخذ عن غير رجال الأول ممن يقبل عنه العلم.
   - إذا أفتى أكثر العلماء بمقتضاه.

2. يشترط الإمام الشافعي في هذا التابعي الكبير أن يكون إذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، وأن يكون إذا شرك أحداً من الحفاظ لم يخالفه.
3. مذهب الإمام الشافعي رحمه الله أن الحديث المرسل إذا اعتضد بما أسلفنا لم يصل في الحجة إلى درجة الحديث المسند المتصل كما قال في الرسالة: "ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل".

وهذا يفيدنا عند الترجيح، فإذا عارض المرسل المعتضد مسند متصل قدم عليه. لأن حجة المرسل ضعيفة رغم الاعتضاد. فهذ كلام الإمام الشافعي، وهذا مذهبه كما يفهم من نص الرسالة (DR. Hito).

ثانيًا: ذهب المحققون من أتباع أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى الاحتجاج بالحديث المرسل، بشروط: أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة، الذين زكاهم النبي صلى الله عليه وسلم وعدلهم، وأثنى عليهم،[1] واستدلوا على ذلك بما يأتي: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينُه شهادته» (Al-Bukhari, 1987).

المذهب الثالث: ذهب جماعة من الأئمة إلى قبول الحديث المرسل والعمل به؛ في الأحكام فيما يتعلق بالحلال والحرام، والمعاملات، والأخلاق، والآداب، وغير ذلك، وأنه كالحديث المسند في وجوب العمل به؛ من هؤلاء: الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك بن

[1] انظر: حصة الصغير، **الحديث المرسل بين القبول والرد**، ج2، ص 438 – 439.

أنس؛ في المشهور عنه، وجمهور أتباعهم، وجماعة من المحدثين، وجمهور الفقهاء، والإمام أحمد بن حنبل في رواية حكاها عنه الإمام النووي، وغيره.

وذكر أبو داود أن الإمام أحمد كان يرى في المرسل رأي شيخه الشافعي، قال السخاوي:قال أبو داود في رسالته: وأما المراسيل؛ فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك، والأوزاعي؛ حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك، وتابعه عليه أحمد وغيره (Abu Daud, 1403H). وقال ابن عبد البر في مقدمة كتابه التمهيد، وهو مالكي المذهب: وأصل مذهب مالك رحمه اللهوالذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين: أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل؛ كما يجب بالمسند سواء (Ibn Abd Al-Barr).

وأما أبو حنيفة وأصحابه؛ فإنهم يقبلون المرسل، ولا يردونه إلا بما يردون به المسند من التأويل، والاعتلال على أصولهم في ذلك. قال ابن عبد البر: وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم، أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكار، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم، إلى رأس المائتين كأنه يعني أن الشافعي أو لمن أبى من قبول المرسل (Ibn Abd Al-Barr).

قال الإمام النووي: ذهب الإمام مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاء إلى وجوب الاحتجاج بالمرسل (An-Nawawi)، واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي: قال الخطيب: قال بعض من احتج بصحة المراسيل: لو كان حكم المتصل والمنقطع يريد به المرسل مختلفًا لبينه علماء السلف، ولألزموا أنفسهم التحفظ من روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينوا ذلك لأتباعهم (Al-Khatib Al-Baghdadi).

قال ابن عبد البر: وقالت طائفة أي: من المالكية: لسنا نقول: إن المرسل أولى من المسند، ولكنهما سواء في وجوب الحجة، والاستعمال؛ واعتلوا بأن السلف رضي الله عنهمأرسلوا ووصلوا وأسندوا؛ فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئًا من ذلك، بل كل من أسند أرسل، ولو لم يكن ذلك كله عندهم دينًا وحقًّا ما اعتمدوا عليه؛ لأنا وجدنا التابعين إذا سئلوا عن شيء من العلم، وكان عندهم في ذلك شيء عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه، قالوا:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا وكذا، وقال عمر: كذا، ولو كان ذلك لا يوجب عملًا، ولا يُعد علمًا عندهم، لما قَنَع به العالم من نفسه، ولا رضي به منه السائل (Ibn Abd Al-Barr). ممن كان يذهب إلى هذا القول من أصحابنا أي: المالكية: أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأمهري، وهو قول أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ثم ذكر قول ابن جرير الطبري سابق الذكر (Ibn Abd Al-Barr).

المذهب الرابع: ذهب جماعة من العلماء إلى أن الحديث المرسل أرجح وأقوى من الحديث المسند المتصل، وإن كان في هذا الأمر نظر لكن علينا عرض أقوال العلماء في ذلك وحججهم. قال ابن عبد البر وهو مالكي المذهب: "وقالت طائفة من أصحابنا أي: المالكيين: مراسيل الثقات أولى من المسندات، واعتلوا بأن من أسند لك فقد أحالك، على البحث عن أحوال من سماه لك، ومن أرسل من الأئمة حديثًا مع علمه ودينه وثقته؛ فقد قطع لك على صحته، وكفاك النظر" (Ibn Abd Al-Barr). قال الخطيب البغدادي: "حاكيًا قول من ذهب إلى أن الحديث المرسل أقوى من الحديث المسند المتصل؛ قال بعضهم: إن المنقطع عند أهل النظر أبين حجة، وأظهر قوة من المتصل؛ فإن من وصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسناد، إذا كان لما

سمع مؤديًا، وإلى الأمة ما حَمَل مُسَلِّمًا، وإذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كان للشهادة قاطعًا، ولصدق من رواه له ضامنًا، ولا يُظن بثقة عدل أن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا لتلقيه خبرًا متواطئًا، وهذا الكلام غير صحيح" (Al-Khatib Al-Baghdadi). قال العلائي: وأما القول المختار وهو أن من عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن عدل موثوق به مشهور بذلك فمرسله مقبول ومن لم يكن عادته ذلك فلا يقبل مرسله وهذا القول والذي قبله أعدل المذاهب (Al-Ala'I, 1986). قال الحاكم: وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب ومن أهل مكة عطاء بن أبي رباح ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي (Al-Hakim).

المحور الثالث: نماذج تطبيقية على مراسيل عبد الرزاق في المصنف

القصد في هذا المحور عرض نتائج الدراسة التطبيقية على مراسيل عبد الرزاق في الكتب المشار إليها في هذه الدراسة، وهي: كتاب البيوع، وكتاب الولاء، وكتاب الوصايا، وكتاب المواهب، وكتاب الصدقة، وكتاب والمدبَّر وهي دراسة أجريت على ما يزيد على خمسة وثمانين حديثا مرسلا من أحاديث المصنف.

بما أن المصنف من أهم المؤلفات الحديثية لما حواه من عدد كبير من الأحاديث المتعلقة بالعبادات والمعاملات وغيرهما من أمور الشريعة، وقد اعتمد عليه المفسرون

والمحدثون والفقهاء والأصوليين، لعلو سنده وما حواه من كثرة الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، ومع ذلك فإن المصنف حوى كثير من الأحاديث المرسلة، والتي اختلف العلماء في قبولها ووضعوا لذلك شروط وقواعد ضابطة لقبول المراسيل، كما أسلفت الدراسة في المحور الثاني، وفي هذا المحور سيُعرض جانبا من الدراسات التطبيقية على مراسيل المصنف، فالدراسة تطبيقية على نماذج كتاب البيوع، إلى كتاب والمدبَّر.

وبما أن للمرسل وضع خاص ليس كغيره من المسانيد المنقطعة، فإن جانب البحث في ترقيته أفرز له مكان واسع لدى نقاد الحديث، لخصوصية السقط فيه، وكذا الحال في مراسيل عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، حيث ثبت من خلال واقع هذه الدراسة أن كثير من المراسيل في المصنف وردت موصولة في غيره من دواوين الحديث، وبعضها أورده عبد الرزاق موصولا في مكان آخر من كتاب المصنف، فهذه المراسيل وجودها بألفاظ ومعاني الروايات المسندة دليل على دقة هذا العلم ومدى اهتمام العلماء به، فما دام المرسل لا يخالف الموصول ويعضده الشاهد أو المتابع فله إمكانية القبول.

أجريت هذه الدراسة التطبيقية وفق منهجية تخريج ودراسة المراسيل بتقديم الروايات الموجودة في الصحيحين، وإذا لم تكن موجودة فيهما ففي الكتب الستة من السنن ومسند الإمام أحمد وموطأ لإمام مالك، وإذا لم تكن موجودة فيها فالرجوع إلى بقية كتب الحديث أمثال سنن البيهقي، والمستدرك للحاكم، وسنن الطبراني، وسنن الدارمي، وغيرها من كتب الحديث. وهذا الجهد من أجل ترقية المرسل إلى درجة الحسن لغيره بوجود الحديث الموصولا أو المرفوع إما صحيحا أو حسنا، أو أن يكون عن طريق مرسل آخر، او غير ذلك من مناهج العلماء في ترقية المراسيل.

ومن واقع الدراسة تبين أن معظم المراسيل التي رويت في كتاب البيوع، وكتاب الشهادات، وكتاب المكاتب، وكتاب الأيمان والنذر، كتاب الولاء، وكتاب الوصايا، وكتاب المواهب، وكتاب الصدقة، وكتاب المدبر، لها شواهد ورويت موصولة، فمن ثم ترتقي إلى درجة الحسن لغيره. والقلة منها تبقى على حكم الأصل. وهي مفصلة كالآتي:

أ. 83 حديثا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

ب. 22 حديثا يبقى على حكم الأصل.

ويمكننا أن نقف على نموذج من المراسيل موضوع الدراسة، ولا يسع المجال عرض كل تلك الأحاديث في هذه المساحة المحدودة لطبيعة البحوث المتعلقة بالمجلات العلمية.

عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَالشَّاهِدَ عَلَيْهِ، وَكَاتِبَهُ» (Abd Al-Razzaq, 1403H).

دراسة سند رجاله:

- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم اليماني أبو بكر الصنعاني أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة (Al-Mizzi, 1980)، وروى عن خلق كثير أشهرهم معمر بن راشد، وروى عنه علماء أجلاء منهم ابن حنبل وآخرن قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: "ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون" (Ibn Hajar,1986).

- معمر بن راشد الأزدي الحداني، أبو عروة ابن أَبي عَمْرو البَصْرِيّ (Al-Mizzi, 1980)، أخرج أحاديثه أصحاب الكتب الستة، وروى عن خلق كثير، وعنه جماعة منهم عبد الرزاق الصنعاني، قال عنه الحافظ في التقريب: "ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وهو بن ثمان وخمسين سنة"(Ibn Hajar, 1986) .
- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، روى عن جماعة من الصحابة (Al-Mizzi, 1980)، قال عنه الحافظ: "أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علما منه مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين" (Ibn Hajar, 1986).

درجة الإسناد: السند مرسل حيث رفعه سعيد بن المسيب سيد التابعين إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قيل أن مراسيل سعيد أصح المراسيل كما أشار ابن حجر في ترجمة سعيد بت المسيب أعلاه، إلا ان الحديث يظل مرسلاً في حاجة إلى ترقيته للقبول.

وللحديث شواهد تقويه: بعض شواهده بألفاظ متقاربة وبعضها بجزء من ألفاظه يمكن عرض نموذجين من شواهده .

- أقرب شواهده روية مسلم: حدثنا محمد بن الصباح، وزهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، قالوا حدثنا هشيم، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر، قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء» (Muslim).

– أخرجه النسائي عن علي بن أبي طالب: من طريق زياد بن أيوب، قال: حدثنا هشيم، قال: أنبأنا حصين ومغيرة وبن عون، عن الشعبي، عن الحرث، عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعن آكل الربا وموكله وكاتبه ومانع الصدقة وكان ينهى عن النوح» (An-Nasai, 1986).

من واقع الدراسة يتبين أن المرسيل في المصنف غلب عليها القبول إما لورودها موصولة في موضع آخر أو وجود الشواهد كما هو مشار إليه في النموذج أعلاه.

والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

- تبين من واقع الدراسة أن الإمام عبد الرزاق الصنعاني كان إماما في الحديث، تتلمذ على خيرة علماء الحديث كمعمر بن راشد، الذي صحبه سبع أو ثمانية من السنين، ورحل إليه زمرة من مشاهير المحدثين كالإمام أحمد بن حنبل ويحي بن معين. حتى عدَّه ابن رجب أكثر من رُحِلَ إليه في طلب الحديث بعد النبي صلى الله عليه وسلم.
- ميز العلماء بين من روى عن عبد الرزاق قبل وبعد اختلاطه، وأنه صنف المصنف وغيره قبل اختلاطه.
- لم يؤثر ما رمي به من تشيع، فقد قال بتفضيل أبو بكر وعمر، وبين أقرب تلاميذه ابن حنبل أنه لم يرى منه ما يدل على تشيعه.
- كتاب المصنف يمثل موسوعة حديثية رتبت أحاديثها على الأبواب الفقهية، وفيها بجانب الأحاديث النبوية أقوال وفتاوى كبار علماء الصحابة والتابعين

وأتباعهم. فهذه كلها تساعد في استنباط الأحكام الشرعية العملية لدى الفقهاء وغيرهم ممن يشتغلون في حقل العلوم الشرعية.

- الحديث المرسل نوع من أنواع الحديث المردود الذي يمكن ترقيته، وهو من الأنواع الحديثية التي جرى فيها خلاف بين العلماء -بسبب أن السقط فيه التابعي ما بعد التابعي-، فمن العلماء من قبله بشروط كما هو مشهور في قول الإمام الشافعي.
- بعد الدراسة التطبيقية على الأحاديث المرسلة في مصنف عبد الرزاق من كتاب البيوع إلى كتاب المدبر، شملت الدراسة خمس ومائة حديثا مرسلاً، وأن ثلاثة وثمانون منها موصولة،(تحذف هذه العبارة) إما كانت واردة في غير المصنف من دواين كتب الحديث أو جاءت موصولة في مواضع أخرى من المصنف، وأن جملة إثنين وعشرون حديثاً باقيا على إرساله، وهي نتائج ذات أهمية في علم الدراية والرواية الحديثية، تعزز من قاعدة ترقية المراسيل في دواوين السنن.

المصادر والمراجع

Ibn Abi Hatim Al-Razi, Abd Al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin Al-Munzir At-Tamimi, ‘Ilal Al-Hadith, Risalah Dukturah, Ali Al-Sayyah.

Ibn Hajar, (1422H). Nuzhat Al-Nazar Fi Taudih Nukhbat Al-Fikri fi Mustolah Ahli Al-Atsar. Abdullah bin Dhaifillah Al-Rahili. Matba'at Safir. Riyadh.

Ibn Rajab Al-Hanbali, Zainuddin Abdurrahman bin Ahmad, (1987). Sharh 'Ilal At-Tirmidzi. DR. Himam Abdurrahman Said. Maktabat Al-Manar. Jordan.

Ibn 'Asakir, (1981). Tarikh Madinat Dimashq wa Zikru Fadhliha wa Tasmiyatu Manhaliha minal Amathil Wajtaza Binawahiha min Waridiha wa Ahliha. Abdul Qayyum Abd Rabbinnabi. Darul Mamoon. Beirut.

Abu At-Thoyyib Siddiq Hasan Al-Qanuhi, (1985). Al-Hitthotu fi Zikr As-Sihah As-Sittah. Darul Kutubil Ilmiyah. Beirut.

Abul Qasim Ali Ibni Al-Hasan Ibni Hibatullah bin Abdillah As-Shafi'I – Ibn 'Asakir, (1998). Tarikh Madinat Dimashq wa Zikru Fadhliha wa Tasmiyatu Manhaliha minal Amathil Wajtaza Binawahiha min Waridiha wa Ahliha. Ali Shiri. Darul Fikr. Beirut.

Abullais, (2006). Musannaf Abdurrazzaq As-Sana'ani. Majallatul Islam fi Asia.

Abu Daud, Sulaiman bin Al-Ash'ath As-Sijistani. Risala Abi Daud ila Ahli Makkah wa Ghairihim fi Wasfi Sunanihi. Darul 'Arabiyah. Beirut.

Abu Abdillah Muhammad bin Abdillah Al-Hakim An-Naisaburi, (1977). Ma'rifatu Ulumil Hadith. As-Sayyid Mu'azzhom Husain. Darul Kutubil Ilmiyah. Beirut.

Abu Umar Uthman bin Abdirrahman As-Shahrawarzi, (1984). Muqaddimah Ibni Solah. Maktabah Al-Farabi. Dimashq.

Abu Zakariya Muhyiddin Yahya bin Sharaf An-Nawawi. Al-Majmu' Sharhul Muhazzab. Darul Fikr. Beirut.

Abu Umar Yusuf bin Abdillah bin Muhammad bin Abdil Barr bin 'Asim An-Namri Al-Qurtubi. At-Tamhid Lima Fil Muwattho minal Ma'ani wal Asanid. Mustofa bin Ahmad Al-Alawi wa Muhammad Abdul Kabir Al-Bakra. Mawqi Maktabah Al-Madinah Ar-Raqmiyah.

Abu Ahmad Abdillah bin Adi Al-Jurjani, (1998). Al-Kamil fi Dhu'afa Ar-Rijal. Dr. Suhail Zakkar. Darul Fikr. Beirut.

Ahmad bin Ali bin Thabit Abu Bakr Al-Khatib Al-Baghdadi. Al-Kifayah fi Ilmi Ar-Riwayah. Abu Abdillah As-Sawraqi. Al-Maktabatul Ilmiyah. Al-Madinatul Munawwarah.

Ahmad bin Ali bin Hajar Al-'Athqalani, (1986). Taqrib At-Tahzib. Muhammad 'Awwamah. Dar Ar-Rashid. Suriah.

Muhammad bin Idris As-Shafi'I. Ar-Risalah. Ahmad Muhammad Shakir. Darul Kutubil Ilmiyah. Beirut.

Al-Bukhari, (1987). Al-Jami'us Sahih. Mustafa Dib Al-Bugha. Dar Ibni Kathir. Beirut.

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim Abi Abdillah Al-Ju'fi. At-Tarikhul Kabir. Dairatul Ma'arif. Haidarabad.

Burhanuddin Al-Halabi Abul Wafa Ibrahim bin Muhammad bin Khalil As-Shafi'I, (1988). Al-Ightibath biman Rumiya minar Ruwat bil Ikhtilath. Ala'uddin Ali Ridho. Darul Hadith. Al-Qahirah.

Az-Zahabi, Shamsuddin Muhammad bin Ahmad, (1985). Siyar A'lamin Nubala. Shu'ayb Al-Arnauth. Muassasat Ar-Risalah. Beirut.

Az-Zahabi, Shamsuddin Muhammad bin Ahmad, (1995). Mizanul I'tidal Fi Naqdir Rijal. Ali Muhammad Mu'awwadh wa 'Adil Ahmad Abdul Maujud. Darul Kutubil Ilmiyah. Beirut.

Zainuddin Abdurrahim bin Al-Husain Al-Iraqi, (1969). At-Taqyid wal Idhoh Sharh Muqaddima Ibni Solah. Abdurrahman Muhammad Uthman. Al-Maktaba As-Salafiyah. Al-Madinatul Munawwarah.

Sirajuddin Umar bin Ali bin Ahmad Al-Ansori – Ibnu Mulaqan, (1413H). Al-Muqni fi Ulumil Hadith. Abdullah bin Yusuf Al-Judai'. Dar Fawaz. As-Su'udiyah.

Suyuti Abdul Manas wa Ismail Abdullah. Manahijul Muhaddithin minal Qarni At-Thani ilal Qarni Al-Khamis Al-Hijri.

Shamsuddin Muhammad bin Abdirrahman As-Sakhawi, (1403H). Fathul Mughith Sharh Alfiyatil Hadith. Darul Kutubil Ilmiyah. Beirut.

Abd Al-Razzaq bin Himam bin Nafi' Al-Humairi Al-Yamani As-Sana'ani, (1403H). Al-Musannaf. Habiburrahman Al-A'zhomi. Al-Maktabul Islami. Beirut.

Al-'Alai, Abu Said bin Khalil bin Keikladi, (1986). Jami'ut Tahsil fi Ahkamil Marasil. Hamdi Abdul Majid As-Salafi. Alamul Kutub. Beirut.

Al-Kattani Muhammad bin Ja'far, (1986). Ar-Risalah Al-Mustathrafah libayani Mashhuri Kutubis Sunnah Al-Musannafah. Muhammad Al-Muntasir Muhammad Az-Zamzami Al-Kattani. Darul Bashair Al-Islamiyah. Beirut.

Al-Mizzi, Yusuf bin Az-Zaki Abdurrahman, (1980). Tahzibul Kamal. Bashar Awad Ma'ruf. Muassasah Ar-Risalah. Beirut.

Muslim, Abul Husain bin Al-Hajjaj An-Naisaburi. Sahih Muslim. Darul Jail. Beirut.

An-Nasai, Ahmad bin Shuaib Abu Abdirrahman, (1986). Al-Mujtaba Minas Sunan. Abdul Fattah Abu Ghuddah. Maktabul Mathbu'at Al-Islamiyah. Halab.

Nuruddin Abul Hasan Ali bin Sultan Muhammad Al-Qari Al-Harawi – Mula Ali Al-Qari. Sharh Nukhbat Al-Fikr fi Mustolahat Ahli Al-Athar. Abdul Fattah Abu Ghuddah. Darul Arqam. Beirut.